آفَاق ثقَافيَّة

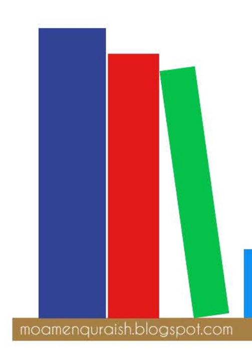
04



الإسلام.. والتجربة المدنية

مقاربة أولية

محمد محفوظ



مكتبة
مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.

الإمام الصادق (ع)

الإسلام والتجربة المدنية
.. مقاربة أولية

محمد محفوظ

ح محمد جاسم آل محفوظ ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل محفوظ ، محمد جاسم
الاسلام والتجربة المدنية:مقاربة أولية . / محمد جاسم آل محفوظ
- الدمام ، ١٤٣٠هـ
.. ص ، سم

ردمك: ٩-٣٢٤١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الاسلام والمجتمع أ،العنوان
ديوي ٢١٩،١ ١٤٣٠/٥٥٩٧

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٥٩٧
ردمك: ٩-٣٢٤١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨



مركز آفاق للدراسات والبحوث
Aafaq Center For Research & Studies

مقدمة

إدراكًا منا بأهمية التواصل الثقافي المستمر؛ وجدنا من الأهمية بمكان تبني فكرة «الإصدار المتسلسل» كوسيلة نوعيّة مضافة إلى كافة الوسائل الثقافية الأخرى التي نضعها على عاتقنا، والتي من شأنها أن تعقد الصلة الوثيقة مع ذوي الاهتمام الفكري والثقافي والاجتماعي في الحيّز الوطني بالدرجة الأولى، فهو رهان لا يخرج عن إطاره الأدبي؛ علينا دفع ضريبته بشكل دوري ومستمر، عبر (سلسلة آفاق ثقافية) بشكل متعاقب ومتنوع، نُطل من خلاله عليكم ومتناولين لأبرز العناوين الثقافية المعاصرة؛ وفق مرتكزات الأصالة وأنساق الحداثة، ليصبح الإنسان باعتباره القيمة والمقصد هو المستهدف من كل ذلك، بل ويكون المجتمع برمته قد دخل في دوائر متشابكة من العلاقات الموجهة والتي تحكمها منظومة من القيم، كـ « التسامح، والعيش المشترك، واحترام الآخر، وإرساء كل ما من شأنه التأكيد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان» وهذا بحق ما نحرص أن يكون سعينا من أجله، بحيث يصبح هذا الاصدار ترجمانًا حقيقًا للمسعى الثقافي بإطاره العام، عبر حالة أقرب ما تكون من التعاقد الأخلاقي مع القارئ

الكريــم، وكالتــزام أدبــي نتوخــاه ونتعهده مــع الكاتب نفسه.

تأتي هذه الفكرة استكمالا للأدوار المتبناة للمساهمة في تشـجيع ودعم لحركــة البحث والتأليــف، لأجل إثراء المكتبــة العربيــة بالكتب والدراســات الجادة، والسـعي الحثيث إلى إيجاد مناخ يتغذى من قيم الحوار والتسامح، وكل ما يوفر حالة من التعددية والعيش المشترك، وبث ثقافــة الوعي بالحريــات كافة بين أبنــاء الوطن الواحد، بــل ونحاول جاهدين أن نروم إلــى ما هو أبعد من ذلك؛ بالتواصل المعرفي والثقافي مع سائر الثقافات الإنسانيّة الأخرى. يأتــي هذا تأكيدًا على نبــذ العصبية والتطرف، ومكافحة كافة أشـكال الإرهاب والتطرف، ولكل ما يدفع الأمــور إلى غلواء التشــدد الفكري. لــذا كان لزامًا توخي مختلــف البرامج المتعددة والتي من شــأنها أن تعزز من سبل الارتقاء الثقافي إلى أعلى مستوياته.

ومن هذا المنطلق نعتقد بأن فكرة «السلسلة» إن لم تلبِ الحاجة والرغبة لدى المهتمين بالشأن الثقافي على المدى القصير والمتوسط، فهي ولا شك ستكون الخطوة الرائدة لخطوات قادمة من شأنها أن تعزز الفعل الثقافي فــي المجتمع والأمة معًــا على المدى البعيــد، وبالتأكيد هذا يتطلب من المهتمين أنفســهم أن يسهموا في دفع مسـيرة التنميّة الثقافيــة وفق كافة الإمكانات وحســب مقتضيات البيئة، ولعلّنا نجد في (سلســلة آفاق ثقافية) مسلكًا من مســالك عدة تنحو بالاتجاه نفسه. وذلك من أجل أن نرســم النقطة علــى الحرف الصحيح؛ لنشــكل الفعل الثقافي الصحيح ما أمكننا ذلك.

مفتتح

تتداخـــل عــدة معطيات وقضايــا عند تناول مســألة المجتمــع الأهلي - المدني فــي الفضاء المعرفي العربي والإسلامي . منها ما هو مرتبط بالظرفية التاريخية التي تأسس فيها هذا المفهوم ودلالاته السياسية والمعرفية والاجتماعيــة ، ومنهــا مــا يرتبــط بالحمولة الفلســفية والثقافيــة لهــذا المفهوم الذي نشــأ وتأســس في بيئة معرفيــة مغايرة لبيئتنا الثقافيــة والحضارية ، ومنها ما يرتبط بجدوى هذا المدخل في تطور المجتمعات العربية والإسلامية .

وعلى هذا نستطيع القول : أن دراسة المجتمع الأهلي - المدنــي تنتمــي إلــى حقول معرفيــة متعــددة ، وذلك لأن مفهــوم المجتمع الأهلي يتعدى الحقل السياســي ، ويتداخل مع الحقول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ودائما فعالية المجتمع الأهلي - المدني في تجارب الأمم والحضــارات ، مرهونــة إلى حــد كبير بمســتوى الوعي

ونوعية الثقافة السائدة ، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد .

فإذا كان الوعي بالحاجة إلى الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام عميقا ، فإن فعالية القوى الأهلية ـ المدنية ستكون قوية وصلبة ومستديمة . كما أن الثقافة المسئولة وذات الآفاق الإنسانية والحضارية ، ستحفز المجتمع على ممارسة أدواره ووظائفه الحضارية .

والنظام السياسي المتسامح ، المؤمن إيمانا عميقا بالفعل المؤسسي ، وبقيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية فإنه سيساهم في تطوير الحقل الأهلي ـ المدني ، ويزيد من فعاليته ، ويكثف من أدواره ووظائفه . وغالبا مستوى التطور الاقتصادي ، يساهم ويؤثر في فعالية القوى الأهلية ـ المدنية . إلا أن الشيء الأساسي الذي ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال ، هو أن تأثير هذه العناصر ليس حتميا . بمعنى قد يتوفر الوعي بضرورة المشاركة ، إلا أن عوامل أخرى سياسية ـ اقتصادية ـ دولية أو ما أشبه تحول دون تطوير الحقل الأهلي ـ المدني في الأمة .

لهذا فإن العامل الحاسم في تأثير هذه العناصر ، هو إرادة المجتمع و الأمة ، وكفاحها الدائم من أجل انتزاع حقوقها والدفاع عن دورها التاريخي . فالأمة التي تمتلك إرادة الفعل ، وتمارس إرادتها وتدفع ثمن ذلك ، فإنها أمة ستحتضن مجتمعا أهليا متقدما وفاعلا . وذلك لأن الحقوق دائما لا توهب ولا تعطى وإنما هي تؤخذ وتنتزع ، ويتم الوصول إليها عن طريق توفير الظروف الذاتية

والموضوعية المؤهلة للممارسة المدنية المتطورة والمتقدمة . فالحقل المدني ـ الأهلي لا يتطور في الأمم صدفة ، وإنما هو وليد جهد وجهاد دائم ومستديم يتجه صوب تفعيل دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري ، فهو في حالة تكوّن مستمر .

لذلك فإن يقظة الأمة ،واستمرار نشاطها وشهودها الحضاري ، هو حجر الأساس في استمرار تطور وفعالية الحقل المدني ـ الأهلي . وفي الاتجاه نفسه ، فإن فعالية المجتمع المدني ـ الأهلي في الدائرة العربية والإسلامية ، هو أحد تجليات ومصاديق شهادة الأمة على راهنها وعصرها .

في المفهوم والمضمون

1 - إن المجتمع المدني ـ الأهلي ، ليس بديلا عن الدولة العادلة ، والتي تأخذ على عاتقها مسؤولية البناء والتنمية . وإنما هو مكمل للدولة في الوظائف والمسؤوليات .

ويخطأ من يرى أن مقولة المجتمع المدني ـ الأهلي وضرورة تنميته وتطويره ، يعني التخلي عن الدولة وضروراتها . فالمقصود بالمجتمع المدني ـ الأهلي جملة « المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية ، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما هو في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»[1] .

فالمجتمع المدني ـ الأهلي ، هو تعبير عن مساهمة

الأمة بمختلف شرائحها وفئاتها في الشأن العام ، وفي المقابل حتى لا تطغى إرادة الدولة وتتحول إلى كيان مستبد ، يلتهم الجميع ،ويسعى نحو إذابة كل التعبيرات الذاتية للأمة .

فالمجتمع المدني - الأهلي يعني ممارسة الأمة لدورها في البناء والعمران ، كما أنه وسيلة الأمة لمنع تغوّل الدولة وطغيانها .

والمسألة ليست مقايضة بين الدولة والمجتمع الأهلي ، وإنما هي الطريقة التاريخية والحضارية لتحقيق التوازن والتفاعل والتكامل المنشود بين الدولة والأمة . وهو الذي يوفر للأمة إمكانية الاختيار السياسي والحضاري . وهذا هو الذي يؤسس الحكم على اختيار شعبي حر ، ويضعه في كل الأحوال تحت المراقبة المستمرة لقوى المجتمع المدنية - الأهلية .

« وكلما غلبت المدنية على شعب زاد تمسكه بحقوقه في اختيار السلطة العمومية ، وزادت مشاركته في صنع القرار المتعلق بمصيره الجماعي والفردي . وإذا كان غياب الديمقراطية في الوطن العربي قد نجم في البداية عن عوامل تاريخية واجتماعية وأيدلوجية عديدة ومعقدة ، أهمها إرادة التغيير السريع ومواجهة التهديد الإسرائيلي فقد أصبح غياب هذه الديمقراطية اليوم سببا أساسيا من أسباب وقف التغيير وحبس التقدم وتدهور الموقف العربي عموما تجاه إسرائيل والنفوذ الأجنبي . فهو في

أساس الحرب الأهلية الكامنة والمعلنة داخل المجتمعات العربيـة ومصـدر فسـاد النخب السـائدة واسـتهتارها بالمصالح العامة وتخليها عن القضية القومية وتفرغها للإثراء الفاحش» [٢] .

فالحركية الأهلية المتجهة إلى تطوير الحقل المدني ـ الأهلـي في الأمة أضحت ضرورة قصوى ، لما يقوم به هذا الحقل من نقد واقعي لأسـس الاسـتبداد والفردية والحكم المطلق ، ولما يشـكـله هــذا الحقـل مـن قدرة اسـتيعابية لمختلـف الفئـات والشـرائح الاجتماعية . « وبالنسـبة للوضع الراهن في الوطن العربي ، المشكلة ليست في غياب المجتمع المدني كوحدة خاصة مستقلة عن الدولة وإنما المشـكلة تكمن في نزوع الدولة الدائم إلى إلغاء أي استقلالية على أي مستوى كان لهذا المجتمع المدني ، أي أن المشكلة هي في رغبة الدولة في التدخل في الكبيرة والصغيرة لهذا المجتمع ، وإلغاء القدرة الخاصة بالتنظيم الذاتي له . والنتيجة هي خنق المجتمع، أي سد كل المتنفسـات الذاتية له ، وتحـول الدولة إلى جدار من الصقيع يلغي أي إرادة داخلية للمجتمع» [٣] .

فالأزمـة لا تكمن في غيـاب نواة المجتمـع المدني ـ الأهلي في الفضاء العربي والإسـلامي ، وإنما في تغوّل السلطة واستبداديتها والمنطق الأمني الذي يتحكم في كل المسارات والاتجاهات .

فالمضمـون الجوهري لمفهـوم المجتمـع المدني ـ

الأهلي ، هو شعور عميق ومتواصل بذاتية المجتمع ، وقدرته على تنظيم نفسه وممارسته للحريات ، وحماية ذاته من كل النزعات التسلطية ، وعوامل التهميش والإقصاء والنفي سواء جاءت من الداخل أم الخارج .

٢- ويعني المجتمع المدني ـ الأهلي ، نمط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، قائم على العمل المؤسسي ، متجاوزا بذلك كل الأنماط والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، التي لا تخرج عن واقع الأنا الضيق ، وتسعى نحو تحجيم نشاطها في إطار من الامكانات الشخصية بوحدها . فكل نمط مؤسسي ، يمارس فعلا اجتماعيا عاما أو سياسيا أو ثقافيا ، فهو جزء من مفهوم المجتمع المدني ـ الأهلي .

٣- تنظيم المجتمع وقدرة القوى الاجتماعية المتعددة في المنطلقات والغايات ، على إرادة تنافسهما وعملهما في محيط اجتماعي محدد بوسائل سلمية ـ حضارية .

فالشأن العام في المجتمع ، يدار عن طريق قوى اجتماعية تتكامل مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتتنافس مع بعضها بوسائل تثري الواقع المجتمعي وتنضجه وتزيد من خبرته في إدارة تنافس أبناءه أو صراعهم .

وأساس هذا التنظيم المجتمعي ، والتنافس السلمي في إدارة الشأن العام ، هو تفعيل القواسم المشتركة بين هذه القوى ، والتسالم والتراضي على جملة من

المنطلقـات والغايات التي تكون تطلع الجميع ، حتى وإن اختلفت أســاليب الوصول ، وتعددت وســائل التعبير عن هذه المنطلقات والغايات .

فالمجتمـع المدنــي ـ الأهلي هــو عبارة عــن الإطار المؤسســي لممارســة المســؤولية الدينيــة والوطنية . وســمة هذا التنظيم المجتمعي أنه ذاتي ، أي أن ســعي المجتمع إلى تنظيم نفسه في أطر ومؤسسات وجمعيات وهيئات ، يتم بإمكانات المجتمع ذاته ، ومن أجل تحقيق غاية مجتمعية أيضا .

فالدعوة إلى تقوية المجتمع المدني ـ الأهلي ، تعني العمل على « محاصرة للدولة وسلطتها المطلقة ، وهو إحياء للمبــادرات القاعديــة وبث للروح في المؤسســات والمنظمات والتضامنات الشعبية المختلفة » [٤] .

وبهذا تكون الأولوية هي تعظيم دور الأمة والمجتمع ، ومنع تغوّل الدولة وتحولها إلى كيان شــمولي ، والعمل على تحريك كل فئات المجتمع وشرائحه في عملية البناء والنهضــة . وبالتالــي تكــون الأولوية لتأســيس مجتمع عربي ـ إسلامي فاعل يمارس دوره ويتحمل مسؤولياته التاريخيــة ، ويقــوم بحمل مشــعل التقــدم والنهضة ، ويشارك بفعالية في تذليل كل العقبات التي تحول دون التقدم الشامل .

وأهلنــة المجتمع (إذا جاز التعبير) ليســت شــعارا أو يافطــة ، وإنما هي وعي ورؤيــة وإرادة ونظام مجتمعي

يتجه صوب (الأهلنة) في كل الحقول والمجالات .

وتنميــة المجتمــع الأهلي اليــوم ، هو ســبيل الأمة لصيانة حقوق الإنسان وكرامته ، وطريقها للإسراع في مشــروع التنمية الشاملة وخيارها الإســتراتيجي لزيادة مستوى المشــاركة الشعبية في الشــؤون العامة ، وهو الرافعة الحقيقية اليوم لأهداف الأمة الكبرى وقضاياها المصيرية والحاسمة .

الإسلام والمجتمع المدني

هناك علاقة وثيقة بين المدينة والإسلام ، إذ ارتبط الإســلام منذ انطلاقته الأولى بالمــدن وحواضر الجزيرة العربيــة ، وتأكد هذه الارتباط مع هجرة الرســول (ص) إلى يثرب التي ســارع رســول اللّه إلى تسميتها بالمدينة . فعلاقة الإســلام بالمدينة والحواضر علاقة حميمة ، إذ أن مجموع قيمه ومبادئه تدفع نحو الإقامة والاســتقرار النفســي والاجتماعــي . وقد قــال تعــالى [الــذيــن أمنوا وتطـمئــن قلـوبهــم بـذكــر اللّه ألا بـذكــر اللّه تطمئن القلوب] [5] .

ومن المؤكــد أن الإقامة والاســتقرار الذي يوفرهما

الديــن الإســلامي ، من الشــروط الضرورية لتأســيس المـدينة وفق قواعــد ومتطلبات تزيد من فعالية الناس وحيويتهم الحضارية .

والمدينــة أو الحاضرة لم يجعلها الإســلام بلا قانون وترتيب إداري يســاهم في تنظيم شــؤون المدينة من جميع النواحي ، وإنما عمل على تنظيم شــؤون المدينة ، ودفع باتجاه الحشــد واســتكمال الجماعــة ، وحارب كل النــوازع التــي تحــول دون اســتقرار المدينــة وتطورها النفسي والاجتماعي والحضاري . ويبقى خيار الإسلام الأول انطلاقــا مــن رؤيتــه وخبرتــه وعلاقتــه بالمدينة والحواضر، أنه يســعى إلى تمديــن الريف وغرس القيم المدنيــة والحضارية في محيطه وأجوائه . عكس الخيار المتبع عنــد الكثير من المدارس والأنظمــة اليوم ، التي فرضــت خياراتهــا ومشــروعاتها الاقتصاديــة والإدارية والاجتماعيــة ترييــف المــدن والحواضــر ، وذلــك عبــر المجتمعات الهامشية وأحزمة البؤس ومجتمعات الصفيح التي تشكلت في ضواحي المدن .

فالخيــارات الاقتصادية والتنموية المتبعة ، هي التي أرغمــت أبنــاء الريف والقــرى إلى الهجرة القســرية إلى المدن والحواضر بحثا عن لقمة العيش .

والإســلام هنا لــم يلغ نظام الطاعــة الطبيعي ، إلى الأســرة ، العشــيرة ، القبيلــة ، وإنما جعــل طاعتهم في سياق طاعة الشــريعة والالتزام بقيمها ومبادئها . ولقد

جاء في الحديث الشريف (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) [٦] .

فالإسلام أسس مفهوم الطاعة على أسس جديدة، ومعايير متعالية عن معايير التراب ، فالطاعة أضحت مع الإسلام إلى الشريعة وليس إلى أي معيار آخر . ولا شك أن طاعة الشريعة والالتزام بقيمها وترتيب المواقف والخيارات وفق هديها ، هو من الشروط الأساسية للاستقرار السياسي والحضاري ، وخلق المجتمع المدني - الأهلي في المجالين العربي والإسلامي .

والطاعة وفق هذا المنظور ، هي التي تصهر التمايزات أو تجعلها في سياق الوحدة والبناء والانفتاح والتسامح ، بدل أن تكون وسيلة وسببا للانكفاء والانعزال والتفتت والانخراط في مشروعات تجزيئية ، تزيد من ضعف الأمة على المستويين السياسي والحضاري .

وفي التاريخ العربي والإسلامي ، نرى نموذج الحالة المدنية في فعاليات المدينة الإسلامية ، والدينامية الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل السلطاني ، الذي يتمثل في مؤسسات الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة ، وبين الحاجات الاجتماعية (المدنية) التي عبرت عن نفسها بإبتداع أشكال من المؤسسات التي تقوم بممارسة دورها في هذا الصدد . « فالنشاط المديني الذي تركز بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة انتظم في (الأصناف) ، وهذه

الأخيرة هي تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة ، كل تنظيم فيها يُعبر عن أهل حرفه من الحرف . والملاحظ أن التنظيم (الصنف) الذي يدعوه البعض الطائفة ، يعتمد تراتبية أهل الصوفية إبتداءً من المبتدئ (المريد) إلى الصانع ، إلى المعلم ، إلى شيخ الحرفة ... إلى شيخ السوق . وبين كل مرتبة تقوم أعراف وطقوس وأخلاقيات وتقنيات تعبر بدورها عن التفاوت الحاصل بين كل مرتبة ومرتبة في المعرفة والقيمة ، أي وفقا لدرجات تحصيل أو معرفة (سر المهنة) الذي أضفي عليه الطابع القدسي ـ الديني» (٧) .

فالروح والتراتبية المعنوية ، اللتان يبثهما النشاط المديني تشكلان نقطة الانطلاق والتطوير للمسألة المدنية في المجالين العربي والإسلامي .

إذ أن تراث العرب والمسلمين التاريخي في هذا الإطار، ثري ، ومتوفر وذو مضمون عميق على مستوى التجربة التاريخية ، والخبرة التي أوجدها في النسيج المجتمعي . وذلك لأن التحولات القسرية أو الفجائية ، يصحبها تمزق اجتماعي رهيب ، لا يجعلها منتظمة في سياق متكامل ، وإنما يحولها وكأنها جزيرة معزولة عن المحيط العام .

والذي يؤكد هذا الاتجاه (الانطلاق من التجربة المدينية العربية والإسلامية لتنمية مؤسسات المجتمع المدني ـ الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي) هو أن

القيم المدنيـة والدينية في الإطار الإسـلامي منصهرة فيمـا بينها ، وهناك تطابق محمـود بين القانون الديني والقانـون المدني فـي التجربـة الإسـلامية التاريخية . وانطلاقـا مما يذكره (دونالد سـميث) حـول الفرق بين النظم العضوية ونظم الكنيسـة الدينية ، يمكن اعتبار الإسـلام دينا عضويا ، وذلك لأنـه يتضمن قيما ومبادئ تعلي من الشـأن المدني والإنسـاني ، وهذه القيم هي التـي تحدث قفـزة نوعية فـي علاقة الإنسـان بالمكان والزمان ، وعلاقته مع بني جنسـه ، لذلك فإن « المديني في جميع أشكاله القديمة والحديثة يظهر كواقع جديد ، أو كنتيجة لتمفصل النظام الاجتماعي والنظام المكاني. بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المكانية رباط جدلي لا يمكـن اختزاله إلـى أحد طرفيه ، وإذا صح أن نسـمي الواجبات الاجتماعية نظاما فإن حيز المدني ، حيز الظروف الجديدة ، يشكل بذاته نوعا من التجاوز ، أي عامل تغيير وتحقق . من هنا فإن المدينة لا تعكس بشـكل سـلبي نظاما معينا ، ولكنها تلعب أيضا دورا نشـطا في تحويل هذا النظام ذاته وفي اسـتخدامه ، فهي تنظم جملة من الاحتمـالات والمحظـورات التـي في ظلها يتطـور أفراد وجماعات وأقوام يرسمون إستراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف خاصة أو جماعية» [٨] .

ويبـدو لي أن القفـزة النوعية ، التـي تحدثها القيم المدنية في النسـيج المجتمعـي ، هي التي تبرز كطاقة خلاقة متجهة إلـى بناء واقع اجتماعي يتمثل هذه القيم

على مستوى علائقه المختلفة ، ويتجسد كنموذج يطمح إلى التوسع والامتداد ، بحيث يكون هو النسق الاجتماعي السائد . وعلى هدى هذا نستطيع أن نقول : أن المسألة المدنية كقيم متجسدة في حركة الإنسان الخاصة والعامة ، وكشبكة للعلاقات الإنسانية ،لا يمكن فهمها خارج السياق التاريخي لواقعنا ومجتمعنا .

لهذا نحن بحاجة دوما إلى البحث عن الإطار والقاعدة اللتين تحتضنان هذه القيم وتطورها في المحيط العام . وبكلمة يبقى الإسلام شرطا ضروريا لتأسيس المجتمع المدني ـ الأهلي وتطوير آليات عمله في المجالين العربي والإسلامي . وذلك بفعل أن الإسلام يعظم دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري ، ويجعل الدولة مؤسسة من مؤسسات الأمة وليس العكس . ولا ريب أن المدخل الفعال لدراسة المجتمع المدني ـ الأهلي وموقف الإسلام ودوره في هذا الإطار ، هو أن المجتمع المدني ـ الأهلي جزء من الأمة التي يوليها الإسلام العناية الكاملة، ويجعلها قطب الرحى في عمليات البناء والتنمية .

وإن التجربة التاريخية الإسلامية ، تشكل حافزا حقيقيا وتجربة ثرية تساهم في بلورة خياراتنا تجاه صوغ مجتمع أهلي عربي ـ إسلامي جديد ، يأخذ على عاتقه تجديد الحركية الاجتماعية الإسلامية ، ورفدها بروافد جديدة وإغنائها بخبرات وإمكانات جديدة أيضا .

وهذا المجتمع المدني ـ الأهلي سيشارك في إعطاء

عالم الإسلام اليوم شخوصه العالمية في كل مجال وفي المنابر كافة ، ويتيح لعالمنا الإسلامي المساهمة الجادة فــي تكريس نظاما عالميــا جديدا أكثر تســامحا وإيمانا ومسؤولية وحرية .

والمصــادر الإســلامية تنطــوي علــى قيــم عديدة ، تحفز على العلم والعمل وإعمال العقل والســعي لإعمار الأرض، والارتقاء بالحاجات المتعددة للإنسان. وكل هذه القيم تمثل جوهر المجتمع المدني ـ الأهلي الإسلامي.

فتحقيق المجتمع المدني ـ الأهلي بالمفاهيم المجردة أمر غير ممكن ، وإغفال التجربة التاريخية الإسلامية في هــذا المجــال ، لا ينجز مشــروع إنماء المجتمــع المدني ـ الأهلي الإسلامي ، وإنما يزيد من تخبطنا وترددنا .

لذلك مــن الضــروري اســتدعاء التجربــة التاريخية الإسلامية الأهلية ، ومساءلتها للتعرف على منطق عملها وحيويتها وأدوارها ، وإشراك القوى الاجتماعية في إنجاز برنامج إنماء المجتمع المدني ـ الأهلي الإسلامي .

فالحركيــة الأهلية لا تتواصــل وتتراكم بمعزل عن قوى المجتمع الحية ، بل هي التي ترفد الحركية الأهلية بإمكانات التواصل وأسباب الاستدامة .

فالقــوى المجتمعيــة هي صانعة المجتمــع المدني ـ الأهلــي وهي هدفها فــي ذات الوقت . حيــث الغاية هي تطوير هذه القوى على المستوى النوعي والكمي ، حتى تشارك في العمران الحضاري .

والقدرة على الاستدامة والتطوير أمام تحديات الراهن المتعددة ، لا تتأتى إلا بحيوية المجتمع المدني ـ الأهلي الإسلامي وفاعليته وتحمله لمسئولياته الدينية والوطنية .

وإن هذه الحركية الأهلية لا تأتي جاهزة ، وإنما هي بحاجة إلى بناء نظري وعملي وممارسة مجتمعية مستديمة تبلور الوسائل الملائمة والإستراتيجيات الفعالة التي توصلنا إلى حركية أهلية مؤسسية تتجاوز الأشخاص ، وتستمر في العمل والعطاء وفق نسق مؤسسي متطور .

وفي المجال العربي والإسلامي المعاصر ، لا زال هناك الكثير مما ينبغي عمله ، حتى يترسخ العمل المؤسسي المدني ـ الأهلي ، وتسير مجتمعات هذا المجال الحضاري في تجاهها .

« وإن المواطنية هي التمتع بالحرية السياسية ، أي بحق المشاركة من مستوى الندية ، والمساواة في تقرير مصير الجماعة الإنسانية . ولا وجود لحرية سياسية دون وجود علاقة وطنية ، أي أمة ، واندماجا سياسيا ـ ممارسة سياسية عملية ـ في الجماعة . إن النزوع إلى الحرية ، وإلى بناء الأمة كإطار للاندماج والمشاركة الجماعية في مستوى الندية وتحمل المسؤولية الجماعية ، هو أحد محركات وحوافز التغيير الرئيسية اليوم في منظومات قيم المجتمعات العربية

وهو بذرة ثورية ممكنة ، ولا بد من الرهان عليها ، في بنـــاء الديمقراطية كإطار لعلاقة اجتماعية جديدة ، مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالمواطنية».

ويضيـف إلى أنه « أصبح العمـل من أجل الحرية والتماهيات المدنية والسياسـية ، يسـاوي العمل من أجـل بناء الصدقيـة الذاتية وتأسـيس الفاعلية ، أي احترام الـذات والنظـر إلى النفس كمسـتودع لقيم إيجابيـة . ولعل هذا الطلـب المتزايد على المواطنية ، أي علـى بنـاء وطنية حقيقية قائمة على تأسـيس علاقـات تضامن واعتراف متبادل وتعاون شـامل ، لا تذوب في الشعارات الخارجية أو التعبئة السياسوية ، هو اليوم النبع الأعمق للنـزعة الديمقراطية» [٩] .

ويوفـر المنظـور الإسـلامي ثقافـة توحيديـة ، تناقض المسار الانشقاقي والتمزيقي ، وتسعى إلى زيادة الروابط ومسـتوى التعاون بيـن أبناء المجتمع الواحد ، وتؤسس ذلك على قاعدة أخلاقية سامية من حسن الظن والتواضع ومسـاواة الذات مع الآخر ونزع الغل والأحقاد من النفوس والقلوب .

ومـن الطبيعـي القـول : أن انحسـار الثقافـة الانشقاقية والتمزيقية في المجتمع ، يساهم بشكل كبير في توطيد أركان الحقل المدني ـ الأهلي ، ويزيد من فعاليته وأداءه.

نحو تسوية تاريخية

ستبقى الأمة العربية والإسلامية بعيدة عن دورها التاريخي ، مادامت العلاقة متوترة بين الأمة ومشروع دولتها . والحل ليس في خضوع الأمة لمشروع الدولة الناقص والقاصر عن تأدية وظائفه الكبرى والحضارية . ودفع الأمة إلى ممارسة خيارات ليست سلمية وحضارية في إنجاز مطامحها من مشروع الدولة ، يكلف الجميع الكثير من الطاقات والإمكانات والثروات والأرواح . وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت ولا زال بعضها مستمرا في بعض البلدان العربية والإسلامية ، ليست ببعيدة عنا ، بل إن تداعياتها وأثارها طالت جميع مناطق المجال الحضاري للعرب والمسلمين .

النظام والأمن من ضرورات الوجود الإنساني ، ولكن حفظ النظام واستتباب الأمن لا يتأتى عبر قمع الأمة والمجتمع ، وإقصاء القوى الحية فيهما عن ممارسة دورهما التاريخي . وإنما عبر إيجاد علاقة تعاقد جديدة بين النظام والمجتمع ، بين الدولة والأمة ، تأخذ هذه العلاقة في الاعتبار كل متطلبات الأمة الحضارية والسياسية ، كما تحترم ضرورات الاستقرار . و « فكرة الشورى ، فكرة حفظ النظام بالتوافق لم تخطر على بال أي دولة حاكما وحكومة ، وأجهزة ، الخيار الذي يقال أو لا يقال ، لكن يفهم دائما بوضوح هو : إما نحن أو الفوضى . أما أن نشترك معا في إقرار النظام ، المشروع التاريخي

، المشروع السياسي العام ، المشروع السياسي العالمي ، المشروع الحضاري فلم تعد الأمة تطلبه من الدولة ، إنما تمارسه بطريقتها الخاصة أو لا تمارسه نتيجة لعجزها ، رجع إلى مكانه إلى كونه مشروع الأمة ، ولكن المشروع الخاص الذي يتناول الحياة المادية اليومية للمواطن ، هذا المشروع أيضا فشلت فيه الدولة تماما»[١٠] .

فحفظ النظام والأمن لا يتأتيان إلا بتوافق الدولة والأمة ، ودون ذلك ستبقى ساحة العالم العربي والإسلامي مليئة بالحروب والتوترات وعلاقات الصراع المدمرة .

وهنا ينبغي التفريق بين الدولة القوية والدولة القمعية ، نحن نرى أن تطور المجتمع المدني - الأهلي النوعي مرهون أيضا بوجود دولة قوية ذات بعد مؤسسي. والقمع واستخدام سياسة تكميم الأفواه ليس مؤشرا من مؤشرات الدولة القوية ، بل من مؤشرات الدولة القمعية .

ونحن نرى أن الدولة القوية ، تبنى من خلال العلاقة الإيجابية بين الدولة والمجتمع . أما انفصال الدولة عن المجتمع ولجوء الدولة لجبر هذا الانفصال ببناء مؤسسات للقمع والإرهاب ، فإنه لا يصنع دولة قوية ، بل يؤدي إلى بناء نموذج لدولة قمعية ، تمتص كل إمكانات الدولة والمجتمع في بناء أجهزة ومؤسسات تزيد من إرهاب الناس وإقصائهم من الفعل الحضاري .

وعلم الاجتماع السياسي المعاصر ، يفرّق اليوم بين الدولة القوية والدولة القمعية ، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خياراتها ومشروعاتها مع مجتمعها وشعبها هي الدولة القوية ، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة . فالدولة القوية حقا ، هي التي تكون مؤسسة للإجماع الوطني وأداة تنفيذه . وتنبثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا .

ولا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية ، هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها . لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا الإستزلام والمجد الفارغ والأبهة الخادعة ، ومارست كل ألوان العسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة .

ومؤسسات الأمة في التجربة التاريخية الإسلامية، كانت تمارس دورا أساسيا في تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ويتكثف دورها ويتعاظم في زمن انحطاط الدول أو غيابها أو هروبها من مسؤولياتها تجاه الأمة .

وفعالية الأمة السياسية والثقافية والحضارية ، من الأمور الهامة على مستوى الغايات التي تتوخاها المنطقة العربية والإسلامية ، وعلى مستوى العمران الحضاري . إذ أن الأهداف الكبرى التي تحتضنها الأمة

وتتطلع إلى إنجازها وتنفيذها ، لا تتحقق على مستوى الواقع إلا بفعالية الأمة وحركتها التاريخية وتجسيدها لقيم الشهادة .

والمجتمع المدني ـ الأهلي ، هو أحد جسور الأمة لإنجاز تطلعاتها وتنفيذ طموحاتها . لذلك من الأهمية بمكان العمل على تطوير ثقافة مدنية ـ أهلية ، تبلور مسؤوليات المجتمع ، وتحمله دورا ووظائف منسجمة واللحظة التاريخية .

وإن تجذير هذه النوعية من الثقافة في المحيط الاجتماعي ، سيضيء سبلا هامة لمبادرات المجتمع ورياديته في العمران الحضاري . وذلك لأن هذه الثقافة ستنشط من حركية المجتمع وتزيده تماسكا في طريق البناء والتنمية ، وتعزز بعضه بعضا ، وتعمق في نفوس أبناء المجتمع الثقة والفعالية والانفتاح على الأفكار والتجارب الجديدة ، والمرونة التي لا تعكس ضعفا وهزيمة ، وإنما مرونة قوامها الثقة بقدرة الآخرين على المشاركة في البناء ، والتسامح حيال الاختلافات والمواقف القلقة والملتبسة .

وإن الوصول إلى مجتمع عربي ـ إسلامي جديد ، يأخذ على عاتقه مسؤولية التاريخ والشهادة على العصر ، بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة ، تغرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيما جديدة تنشط الحركية الأهلية ، وترفده بآفاق جديدة ، وإمكانات متاحة

، وتطلعات حضارية . والتنشئة الثقافية والسياسية ، من الوسائل الهامة التي تساهم في تطوير الحقل المدني ـ الأهلي في الأمة . وإن شبكة العلاقات الاجتماعية ، كلما كانت متحررة من رواسب الانحطاط والتخلف ، وبعيدة عن آثارهما النفسية والعامة ، كلما كانت هذه الشبكة قوية وفعالة . وإن التنشئة الثقافية والسياسية السليمة ، تساهم مساهمة كبيرة في حركية هذه الشبكة وقدرتها على تجاوز المحن والابتلاءات ، وتوفر لها الإمكانية المناسبة للتعاطي مع اللحظة التاريخية بما يناسبها وينسجم مع متطلباتها . وهي « وسيلة فعالة لتغيير الإنسان ، وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه ، وكيف يكوّن معهم مجموعة القوى التي تغير شرائط الوجود نحو الأحسن دائما ، وكيف يكوّن معهم شبكة العلاقات التي تتيح للمجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ» (١١).

وفي إطار البناء العلمي والثقافي الذي يؤسس ركائز الحركية المدنية ـ الأهلية ، ينبغي العناية بالمفاهيم والقيم التي تشكل مداخل ضرورية ومفاتيح فعالة لدفع قوى المجتمع نحو البناء المؤسسي. وكذلك قراءة الأحداث والتطورات ، واستيعاب منطقها وتجاه حركتها والمفاهيم المتحكمة في مسارها . و « إن ما ينبغي الحديث عنه ، وما يشكل أداة مفهومية أوضح وأسهل للبحث هو مجموعتان من العوامل الداخلية ، لا تتماهى مع التراث ، وإنما تغطي البنى المحلية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، كما

نشأت في إطار التحرر من الماضي من جهة ، وفي إطار التأثر بالخارج في العقود الماضية من جهة ثانية ، أي من حيث هي ثمرة للتفاعل السابق بين التراث المجروح والمهتز ، وأحيانا المدمّر ، وبين الحداثة بما هي مجموعة الأنماط الجديدة التي فرضت نفسها على وسائل وطرق إنتاج المجتمعات ، لوجودها من الناحية الفكرية والخيالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية معا . أما المجموعة الثانية فهي العوامل التاريخية التي ترتبط ببنى النظام العالمي، من حيث هو ترتيب لعلاقات القوة على الصعيد الدولي، وبسياسات الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة الوطنية ، وما ينجم عنها من تعارض في المصالح ، ومن نزعات متعددة للهيمنة والسيطرة والتحكم بمصير المجتمعات الضعيفة ، للاستفادة من مواردها ، واحتواء ثمار عملها وجهودها» [١٢] .

ومن خلال هذه القراءة الواعية والدقيقة تتضح الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة ، التي تؤسس لشبكة التضامن الاجتماعي والتآلف الداخلي بصورة حيوية وفعالة .

وهذا لا شك هو شرط تحويل الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة التي تدفع باتجاه الخيار الديمقراطي والمدني إلى واقع ملموس وحركة اجتماعية متواصلة . وبالتالي تتصاعد قدرة المجتمع على إجهاض كل مشروع ارتدادي ، وترتفع وتيرة الحركية الاجتماعية باتجاه البناء المدني والمؤسسي .

فالوعي الذاتي بالظروف الموضوعية وقوانين حركتها ، هو شرط الاستفادة منها ، وتوظيفها بما يخدم أهداف الوطن والأمة .

وبهذه العناصر والقيم ، يكون المجتمع بكل شرائحه وفئاته مسئولا عن تطوير ذاته ، وتجديد رؤيته لنفسه ولدوره التاريخي .

ومن المؤكد أن تطوير هذا التوجه في المحيط الاجتماعي ، سوف يؤدي إلى إحداث شكل أو أشكال من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة . والمجتمع الذي يفتقد الوعي والإرادة ، فإنه ينزوي عن راهنه ، ويعيش الهامشية ، ولا يتحكم في مصيره ومستقبله . لذلك فإن بداية تطور الحقل المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي ، هي في عودة الوعي بضرورة هذا الحقل في البناء والعمران ، وامتلاك إرادة مستديمة لتحويل هذا الوعي إلى فعل مجتمعي متواصل ، يتجه إلى تطوير وترقية وتنمية الحقل المدني - الأهلي في الأمة . وفي المجال نفسه يمارس هذا الحقل دور إنتاج وسائل التغيير والتطوير في المجتمع .

وبهذا يكون الحقل الأهلي في الأمة ، هو حجر الأساس ونقطة البداية ، في مشروع العمران الحضاري الجديد .

الهوامش

(١) ندوة ، المجتمع المدني في الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٨٥٤ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٢م .

(٢) برهان غليون ، حوارات من عصر الحرب الأهلية ، ص ١٢٨ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ـ ١٩٩٥م .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

(٤) برهان غليون ، مجتمع النخبة ، ص ٢٨٠ ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦م .

(٥) القرآن الكريم ، سورة الرعد ، آية (٣٨) .

(٦) العلامة المجلسي ، بحار الأنوار ، ج ٧٤ ، ص٨٥ ، مؤسسة أهل البيت ، بيروت ١٩٩٠م.

(٧) وجيه كوثراني ، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني ، ص ٩٣ ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٥م.

(٨) مجلة الفكر العربي المعاصر ، ص ٥٠ ، عدد ٢٩ ، مركز الإنماء القومي ، كانون الأول ١٩٨٣ / كانون الثاني ١٩٨٤م .

(٩) جورج جقمان وآخرون ، حول الخيار الديمقراطي ـ دراسات نقدية ، ص ١٢١ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٤م .

(١٠) مجلة المنطلق ، العدد ٩٨ ،ص ١٤ ، كانون الثاني ١٩٩٤م.

(١١) مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع ـ شبكة العلاقات الاجتماعية ، ص ١٠٠ ـ دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٨٦م.

(١٢) حول الخيار الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .